معايير التدقيق الدولية كآلية لتعزيز حوكمة المؤسسات المالية

International auditing standards as a mechanism to enhance the governance of financial institutions

د. عيجولي خالد[1*]، د. لسبط عبد الله[2] ، ط.د. مريني محمد[3]

[1]جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، k.aidjouli@univ-djelfa.dz

[2]جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، abdallah17000@yahoo.fr

[3]جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)،m.merini@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/16 تاريخ القبول: 2021/10/28

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية في معايير التدقيق الدولية ومدى إسهامها في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية، ومن أجل ذلك تم التطرق إلى معايير التدقيق الدولية، ومدخل مفاهيمي لحوكمة المؤسسات ثم إسهامات معايير التدقيق الدولية في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية.

تم التوصل أن تطبيق معايير التدقيق الدولية يساعد في إعداد القوائم المالية وتوحيدها والإفصاح عنها بشكل أكثر شفافية مما يسهل في تقييم الأداء المالي ويضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ويعمل على إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الدولية، الحوكمة، المؤسسات المالية.

تصنيف JEL: G21, G34, E42

Abstract:

This research paper aims at international auditing standards and their contribution to strengthening the governance of financial institutions, and for that, international auditing standards, a conceptual introduction to corporate governance, and then the contributions of international auditing standards in strengthening the governance of financial institutions were discussed.

It was concluded that the application of international auditing standards helps in preparing unifying and disclosing financial statements in a more transparent manner, which facilitates the evaluation of financial performance, guarantees the rights of shareholders and stakeholders, and works to establish and apply the principles of governance in financial institutions.

Key Words :international auditing standards,Governance, financial institutions.

JEL Classification:G21, G34, E42

*المؤلف المرسل:

1. مقدمة:

شهدت المؤسسات المالية تطورات مستمرة وسريعة؛ من تنوع في أنشطتها وتعددها، بالإضافة إلى اتساع حجمها وانتشارها، ومن أجل هذا كان لابد من توفير إدارة رشيدة في هذه المؤسسات من خلال إرساء الحوكمة باعتبارها خطوة مهمة في تحسين أداء المؤسسات المالية وحماية جميع الأطراف ذات الصلة؛ حيث أصدر مركز المشروعات الدولية تقريرا حول الحوكمة حدد فيه مختلف مبادئ وقواعد ممارسة الإدارة الرشيدة بكل المؤسسات، وفي هذا السياق سعى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC إلى إصدار جملة من المعايير سواء فيما تعلق بمهنة التدقيق أو وضع أطر لخطوات وإجراءات التدقيق؛ ممثلة في معايير التدقيق الدولية.

2.1. إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

❖ **إلى أي مدى تساهم معايير التدقيق الدولية في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية؟**

وللإجابة على الإشكالية يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم معايير التدقيق الدولية في تعزيز حوكمة المؤسسات؟
- هل تطبيق الحوكمة أضحى أمرا ضروريا بغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة ورقابة المؤسسات؟
- هل هناك علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الدولية وتعزيز الممارسة الفعالة للحوكمة؟

3.1. فرضيات الدراسة

من خلال الاسئلة أعلاه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم معايير التدقيق الدولية في تعزيز حوكمة المؤسسات؛
- أضحى تطبيق الحوكمة أمرا ضروريا، بغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة ورقابة المؤسسات؛
- هناك علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الدولية وتعزيز الممارسة الفعالة للحوكمة؛

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد معايير التدقيق الدولية وأسباب نشأتها وتطورها والهيئات المشرفة عنها ومن ثم عن أهمية دورها في تعزيز فعالية حوكمة المؤسسات المالية.

5.1. هيكل الدراسة:

اقتضت الدراسة تقسيمها إلى ثلاث محاور كالتالي :

- مفهوم معايير التدقيق الدولية، أهميتها وأهدافها
- حوكمة المؤسسات أهميتها، أهدافها ومبادئها
- إسهامات معايير التدقيق الدولية في حوكمة المؤسسات المالية

2. مفهوم معايير التدقيق الدولية، أهميتها وأهدافها

1.2. مفهوم معايير التدقيق الدولية:

اهتم الاتحاد الدولي للمحاسبين باعتبار التدقيق جزءاً مهماً من أجزاء المحاسبة، و إنّ أي عملية مالية ومحاسبية تحتاج إلى تدقيق قبل اعتمادها تماماً، حتى لا تنتج عنها أي نتائج غير صحيحة، أو تحتوي على أخطاء حسابية، أو مالية؛ مقصود، أو غير مقصود. ويمكن تعريف معايير التدقيق الدولية كالآتي:

هي عبارة عن معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ، الهدف منه تقديم خدمة أفضل للمجتمع فيما يخص التدقيق باعتباره جزء من المحاسبة، من أجل الحصول على بيانات مالية أكثر دقة، وذلك عن طريق تقديم معايير مهنية ذات جودة.(ارشيد الخرابشة و أكرم القضاة، 2018، صفحة 07)

كما تمثل معايير التدقيق الدولية ارشادات(دليل) عامة لمساعدة مزاولي مهنة التدقيق على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند القيام بعملية تدقيق القوائم المالية التاريخية، وهي تشتمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة والحياد، ومتطلبات التقرير وأدلة التدقيق. (ألفين و لوبك، 2002، صفحة 40)

معايير التدقيق هي مجموعة من القواعد والضوابط التي تعدها الجهات المهنية حول كيفية أداء مهام العملية التدقيقية، من أجل الارتقاء بمهنة التدقيق، ورفع كفاءة الأداء المهني لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التدقيقية. (شعلان جبار، 2016، صفحة 184)

تعتبر معايير التدقيق الدولية بمثابة المقاييس والمبادئ المهنية التي توفر الارشادات اللازمة لتمكين المدقق من القيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ عمليات التأكد المختلفة.(علي كاظم، 2013، صفحة 359)

من خلال ما سبق يمكن تعريف معايير التدقيق الدولية: هي مجموعة الارشادات الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، والمرتبطة بوظيفة التدقيق كوسيلة من وسائل الرقابة، حيث يمكن لمزاولي هذه المهنة من الرجوع إليها لتنفيذ خدمات التأكيد، عند إصدار أحكامهم.

2.2. أهمية معايير التدقيق الدولية:

تبرز أهمية معايير التدقيق الدولية في النقاط الآتية:(سمير الصبان و نصر علي، 2002، صفحة 169، 170)

- تعتبر معايير التدقيق الدولية بمثابة المرجع الذي تستند إليه الدول لصياغة معايير تدقيق خاصة بها؛
- تشجيع التعاون بين منظمات التدقيق المحلية والدولية؛
- تعتبر معايير التدقيق الدولية أكثر تجانسا بين الدول مقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة؛
- إن التطورات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي، والعولمة، وتحرير التجارة الدولية، أدت إلى توحيد معايير التدقيق بحيث أصبحت هي الأساس في الإجماع على صياغة معايير تتماشى وهذه التطورات؛
- انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها؛
- تكتسب معايير التدقيق أهمية خاصة لكل من مزاولي مهنة التدقيق والأطراف المستفيدة الأخرى؛ باعتبارها تساهم بدرجة كبيرة في تنظيم الأداء المهني لمهنة التدقيق، وتوفير قدر معقول من التجانس في ذلك الأداء؛

3.2. أهداف معايير التدقيق الدولية:

حرص مجموعة من المحاسبين، وخبراء المحاسبة، والمحللين الماليين على صياغة معايير مرتبطة بالتدقيق الدولي، حتى تلتزم بها المؤسسات التجارية، والخدمية عند إعدادها للقوائم المالية محاسبياً، وتحقق معايير التدقيق الدولية العديد من الأهداف نذكر منها:(علي جمعة، 2009، صفحة 17)

- تقليل درجة الاختلاف في الممارسة المهنية لمهنة التدقيق في ظل الظروف المتشابهة؛
- تعتبر معايير التدقيق الدولية مرجعا لمدققي الحسابات توضح أسلوب العمل، وخطواته وأهدافه؛
- تعمل على رفع مستوى الأداء المهني وتطويره؛ من خلال تحديد المواصفات الواجب توافرها لممارسي مهنة التدقيق؛
- معالجة مشاكل إعداد ومراجعة القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات؛
- إمكانية إجراء مقارنات في القوائم المالية في أكثر من دولة، من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- إن وجود المعايير الدولية للتدقيق يوفر على الدول النامية الجهد والتكلفة لصياغة معايير خاصة بهذه الدول، نظرا لضعف المنظمات المهنية الخاصة بممارسة مهنة التدقيق .

4.2. عرض معايير التدقيق الدولية:

قام الاتحاد الدولي بإصدار مجموعة من المعايير؛ والتي يتم تكييفها حسب الأهمية النسبية، حيث صدر حتى بداية سنة 1988، 27 معيارا فيما يلي بيان مبوب لها حسب سنة صدورها: (السيد الناغي، 1992، صفحة 139، 140)

في سنة 1980 صدرت ثلاثة معايير هي:

- أهداف ومجالات تدقيق الحسابات
- كتابة تكليف مدقق الحسابات
- المبادئ الأساسية للتدقيق

في سنة 1981 صدرت أربعة معايير هي:

- التخطيط
- الاعتماد على عمل مدقق آخر
- دراسة وتقييم النظام المحاسبي والضوابط الداخلية المرتبطة به
- رقابة الجودة في أعمال التدقيق

في سنة 1982 صدرت أربعة معايير هي

- أدلة الإثبات في التدقيق
- التوثيق
- الاعتماد على عمل المدقق الداخلي
- الغش والخطأ

في سنة 1983 صدر معياران هما:

- المراجعة التحليلية

- تقدير المدقق عن البيانات المالية

في سنة 1984 صدرت أربعة معايير هي:

- المعلومات الأخرى الواردة في مستندات عمليات مالية تم تدقيقها
- التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيانات
- أساليب التدقيق بالاستعانة بالحاسب الآلي

في سنة 1985 صدرت خمسة معايير هي:

- الاستفادة من عمل الخبير
- العينة في عمليات التدقيق
- أثر بيئة المعاجلة الآلية للبيانات على دراسة وتقييم النظام المحاسبي
- توقيت تقرير المدقق
- الإقرارات الصادرة عن الإدارة

في سنة 1986 صدر معيارين هما:

- مبدأ الاستمرار
- تقارير خاصة للمدقق

في سنة 1987 صدر ثلاثة معايير هي:

- الأهمية النسبية وخطر التدقيق
- تقرير البيانات التقديرية في المحاسبة
- فحص المعلومات المالية المتوقعة

قدم الاتحاد الدولي للمحاسبين هيئة المعايير الدولية للتدقيق (IAASB) ابتداء من سنة 1994، من أجل إصدار المعايير الدولية للتدقيق، حيث أعاد الاتحاد تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطها بمراحل عملية التدقيق كالآتي:

- المبادئ العامة والمسؤوليات: وخُصِصَ لهذه المجموعة المعايير من 200 إلى 299 وعددها 8 معايير.
- تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء: وخصص لهذه المجموعة المعايير من 300 إلى 499، وعددها 6 معايير.
- أدلة الإثبات: وخصص لهذه المجموعة المعايير من 500 إلى 599 وعددها 11 معيارا.
- الاستفادة من عمل الآخرين: وخصص لهذه المجموعة المعايير من 600 إلى 699، وعددها 3 معايير.
- نتائج المراجعة وتقاريرها: وخصص لهذه المجموعة المعايير من 700 إلى 799، وعددها 6 معايير.
- المجالات المتخصصة: خصص لهذا المجموعة المعايير من 800 إلى 899، وعددها 3 معايير.
- البيانات الدولية لمهنة المراجعة: خصص لهذا المجموعة المعايير من 1000 إلى 1100، وعددها 8 معايير.
- المعايير الدولية لعمليات المراجعة: خصص لهذا المجموعة المعايير من 2000 إلى 2699 وعددها معيارين.
- المعايير الدولية لعمليات التأكيد: خصص لهذا المجموعة المعايير من 3000 إلى 3699 وعددها 5 معايير.
- خدمات ذات العلاقة: خصص لهذا المجموعة المعايير من 4000 إلى 4699 وعددها معيارين.

3. حوكمة المؤسسات أهميتها، أهدافها ومبادئها

ظهر موضوع حوكمة المؤسسات عندما شهد العالم انهيار العديد من المؤسسات؛ بسبب الفساد المالي والإداري وضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى وضع أسس وآليات معينة بين مجالس الإدارة والمديرين والمستثمرين، سعيا منها للتحكم الرشيد في المؤسسات؛ لضمان مصالح مختلف الأطراف.

1.3. مفهوم حوكمة المؤسسات

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين حول مفهوم حوكمة المؤسسات وذلك بتعدد الاهتمامات والتخصصات إلا أنها تتفق جميعها في قدرة حوكمة المؤسسات في دعم شفافية الأسواق وإصلاح الممارسات في بيئة الأعمال. (أوبختي، 2017-2018، صفحة 46، 47)

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يعود إلى الكلمة اليونانية Kyborman بمعنى التوجيه والإرشاد والحكم ، وفي اللغة اللاتنية كانت تعرف باسم Gubernare، أما في اللغة الفرنسية المصطلح المستخدم هو Governer، وعلى وجه الدقة مصطلح حوكمة المؤسسات هو عملية اتخاذ القرارات، والعملية التي يمكن من خلالها تنفيذ القرارات، وبالتالي نجد معاني مختلفة باختلاف المنظمات والهيئات التي تستخدم هذا المصطلح.(نوي، 2017، صفحة 21، 22)

وتعريف البنك الدولي : عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها: "الحالة التي من خلالها تتم ادارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية".

تعريف برنامج الامم المتحدة : "هي مجموعة القواعد والإجراءات والآليات المتخذة من قبل كل السلطات التي تضمن التطبيق الجيد لإدارة الشؤون الدولة في أعلى مستوى من الفعالية".

وقد عرف صندوق النقد الدولي FMI الحوكمة على أنها: "الطريقة التي تم بواسطتها تسير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".

أما مؤسسة التمويل الدولية IFC فقد عرفت الحوكمة بأنها: "هي النظام التي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED تعريفا لحوكمة المؤسسات على أنها: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال(حسين مطير، 2011، صفحة 02).

كما تعرف على أنها:"مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الاطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى".(مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، 2008، صفحة 15)

كما تم تعريفها على أنها مجموعة القواعد والإجراءات والنظم (الادارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل من الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحفف التفاعل بين تلك الاطراف وبما يؤدي الى تحسين الاداء ونزاهة السلوكيات والحد من

الممارسات الخاطئة فضلا عن استغلال الموارد بكفاءة وفعالية من اجل تحقيق أهداف الشركة . (فرحان طالب و شيحان المشهداني، 2011، صفحة 27)

وفي الأخير يمكن تقديم تعريف شامل لمختلف التعريفات السابقة وهو أن حوكمة المؤسسات هي مجمل القواعد والأسس والأنظمة التي تحدد العلاقة بين مختلف الفاعلين في المؤسسة والأطراف المرتبطة بها وتوجهها نحو تحقيق أهدافه.

2.3. محددات حوكمة المؤسسات:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توفر مجموعتين من المحددات خارجية وداخلية:

- **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .(البرود، 2017، صفحة 85)
- **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المؤسسات والتي قد تختلف من مكان إلى آخر أو من دولة الى اخرى وهي عبارة عن :
  - ✓ القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية
  - ✓ نظام مالي جيد ، يضمن تمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب .
  - ✓ كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية
  - ✓ دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين، في ضمان التزام أعضاءها بالنواحي السلوكية والأخلاقية والمهنية. (البرود، 2017، صفحة 86)

فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).

3.3. أهداف حوكمة المؤسسات:

- يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة المؤسسات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للمؤسسات .(العايب، 2009، صفحة 05)
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها .
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المسائلة المحاسبية بها .
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية .
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها، وتعظيم ارباح الوحدة الاقتصادية ، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد .
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية .
- الحصول على التمويل اللازم والمناسب وتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

- وكذلك فإن من أهداف الحوكمة إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء المؤسسات، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات، ودرأ حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية ، والمساعدة في تحقيق التنمية واستقرار الاقتصادي. (مخلوف، 2009، صفحة 09)
- التزام المؤسسات بسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.

4.3. أهمية حوكمة المؤسسات:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، التي تواجهها المؤسسات.
- رفع مستويات الأداء للمؤسسات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم .
- جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية .
- زيادة قدرة الشركات المحلية على المنافسة العالمية، وفتح أسواق جديدة لها .
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع .
- إطار الحوكمة داخل كل مؤسسة يساعدها على تحديد أهدافها الإستراتجية، وتحديد كيفية تحقيقها
- منع قيام مجلس الإدارة بالضرر بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيات محددة لهم؛ بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة (أصحاب المصلحة).

5.3. مبادئ حوكمة المؤسسات:

من أجل بناء نظام سليم للحوكمة، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع هيكل متكامل لنظام لحوكمة يتضمن مبادئ حوكمة المؤسسات .وقد اعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها. وهي تتمثل باختصار فيما يأتي: (مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، 2009)

- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل حقوق نقل الملكية السهم، واختيار مجلس الادارة، والحصول على العوائد الأرباح، مراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة .
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يشمل ضمان مجلس الإدارة الالتزام بقوانين النافذة، توفر جميع المعلومات على أساس تحقيق المعاملة المتساوية بين المساهمين ومراجعة استراتجيات الشركة واختيار المسؤولين الرئيسيين وضمان سلامة التقارير المالية ومراجعة مستويات الرواتب ومزايا الموظفين .
- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب على كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما فيها المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة المؤسسات.
- **دور أصحاب المصالح:** ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن تعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح؛ في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المنشآت السليمة ماليا .

- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما فيها مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي ان تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال على انتهاك حقوقهم.
- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المؤسسات على الشفافية وكفاءة سوق رأس المال، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون، ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

4. اسهامات معايير التدقيق الدولية في حوكمة المؤسسات المالية

قدم الاتحاد الدولي للمحاسبين ابتداء من سنة 1994 هيئة المعايير الدولية للتدقيق (IAASB)، من أجل اصدار معايير التدقيق الدولية، وفي هذا الصدد سوف نتعرض لأهم المعايير التي تحد من الفساد المالي والاداري، والالتزام بتطبيق القوانين واللوائح التنظيمية عند تدقيق البيانات، والرقابة على جودة التدقيق وإبلاغها للمكلفين بالحوكمة، والقصور الحاصل في نظام الرقابة الداخلية.

1.4. دور معايير التدقيق الدولية في تحديد مسؤوليات المدقق

- **المعيار الدولي رقم 240 الغش والخطأ**

اهتم هذا المعيار بالتفرقة بين الغش والخطأ عند مراجعة القوائم المالية، وأساس التفريق بين الغش والخطأ؛ هو ما إذا كان متعمدا سواء كان التقرير المالي مغشوش، اختلاس أو عدم الإفصاح في القوائم المالية، التغيير في السجلات المحاسبية أو تسجيل عمليات وهمية، أو غير متعمد والذي ينتج عن الأخطاء الحسابية والكتابية في القوائم المالية، أو الاستخدام الخاطئ للمعايير المحاسبية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016-2017).

إن مسؤولية منع واكتشاف الغش تقع على عاتق الإدارة والمكلفين بالحوكمة وذلك بتطبيق واستخدام أنظمة مناسبة للرقابة الداخلية، كما يكون المراجع مسؤولا عن الحصول على تأكيد بأن القوائم المالية تخلو من تحريف جوهري بسبب الغش أو الخطأ، سواء كان الغش من طرف الإدارة أو من طرف الموظفين.

- **المعيار الدولي 250 مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية:**

الغرض من اعتماد هذا المعيار هو توفير ارشادات للمدقق بشأن مراعاة الأنظمة واللوائح عند تدقيق القوائم المالية، حيث تقع على المراجع مسؤولية التعرف على الانحرافات الجوهرية في القوائم المالية؛ وذلك بسبب عدم الالتزام باللوائح والقوانين، والحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة عن مدى الالتزام باللوائح والقوانين، كما تقع على المكلفين بالحوكمة في المؤسسات مسؤولية التأكد من أن العمليات داخل المؤسسات تتم طبقا للأنظمة واللوائح؛ بما في ذلك المعلومات الواردة في القوائم المالية. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016-2017).

ولكي يحصل المدقق على فهم شامل للأنظمة واللوائح يقوم بما يأتي: (أحمد دحدوح و يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، 2009، صفحة 153)

- ❖ استخدام المعرفة المتاحة على نشاط المؤسسة؛
- ❖ الاستفسار من الإدارة عن سياسات وإجراءات المؤسسة بالتقيد بالقوانين واللوائح؛

- ❖ الاستفسار من الإدارة حول القوانين واللوائح التي لها تأثير جوهري على عمليات المؤسسة؛
- ❖ مناقشة الإدارة بالسياسات والإجراءات المطبقة لتحديد المطالبات والتخمينات القضائية للدعاوي وتقويمها والمحاسبة عنها؛
- ❖ مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي مع مدققي الشركات التابعة في الأقطار الأخرى؛

ويحق للمدقق مطالبة المكلفين بالحوكمة في المؤسسة أن يقدموا إفادات مكتوبة؛ بحالات عدم الالتزام باللوائح والقوانين المعروفة، والتي تؤثر في اعداد القوائم المالية.

- **المعيار الدولي 260 الاتصال بالمكلفين بالحوكمة**

عند مراجعة القوائم المالية يتعين على المدقق الاتصال بالمكلفين بالحوكمة، من أجل إبلاغهم بأمور التدقيق التي تفيدهم ، وتكمن أهمية الاتصال التبادل بين المراجع والمكلفين بالحوكمة في الآتي: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016-2017)

- ❖ فهم المسائل المرتبطة بالمراجعة الجارية، من أجل تطوير علاقة عمل بناءة، مع المحافظة على استقلالية وموضوعية المراجع؛
- ❖ إمكانية الحصول على معلومات ذات صلة بالمراجعة من المكلفين بالحوكمة؛
- ❖ مساعدة المكلفين بالحوكمة في الوفاء بمسؤوليتهم عن الإشراف على عملية التقرير المالي؛ مما ينعكس على جودة التقارير المالية؛

وتتضمن الأمور ذات الارتباط بالحوكمة والتي يتعين على المدقق توصيلها ما يأتي: (عبد العال حماد، 2004، صفحة 567)

- ❖ نطاق عملية التدقيق؛
- ❖ السياسات المحاسبية المستعملة والتغيرات التي طرأت عليها، وأثرها على القوائم المالية؛
- ❖ المخاطر المحتملة وأثرها على القوائم المالية؛
- ❖ تسويات التدقيق المسجلة أو التي لم يتم تسجيلها؛
- ❖ عدم التأكد المرتبط بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط؛
- ❖ الاختلافات الجوهرية الموجودة بين المدقق والإدارة؛

- **المعيار الدولي 265 إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية**

يضع هذا المعيار متطلبات إضافية تتعلق بمسؤولية المدقق بالاتصال بالمكلفين بالحوكمة وإبلاغهم بالقصور الحاصل في نظام الرقابة الداخلية، والتي تعرف عليها عند تدقيق القوائم المالية.

إن إبلاغ المدقق عن أوجه القصور الحاصلة في الرقابة الداخلية يكون كتابيا؛ للمكلفين بالحوكمة، مما يساعدهم في أداء مسؤوليتهم الإشرافية، كما أنه لابد من التذكير بتوقيت تبليغ المسؤولين بأوجه القصور؛ خاصة قبل اعتماد القوائم المالية.

كما يمكن للمراجع أن يُبَلِغ شفويا المكلفين بالحوكمة في البداية لمساعدتهم في اتخاذ الاجراءات التصحيحية لتلافي أي خلل في نظام الرقابة الداخلية. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016-2017)

2.4. دور معايير التدقيق الدولية في التخطيط والرقابة الداخلية

- **المعيار الدولي300 التخطيط لتدقيق القوائم المالية**

يتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع عند تخطيط المراجعة المتكررة للقوائم المالية؛ والتي تتطلب إجراءات إضافية، وليست المراجعة الجديدة، وينبغي على المدقق إنجاز عملية التدقيق بطريقة فعالة؛ عن طريق وضع استراتيجية عامة، ويساعد التخطيط الملائم لعملية التدقيق على الآتي: (مازون، 2011، صفحة 95)

- ❖ بذل العناية المناسبة للجوانب المهمة للتدقيق؛
- ❖ التعرف على المشاكل المحتملة؛
- ❖ توزيع أعمال التدقيق من أجل تنفيذها بطريقة فعالة؛
- ❖ تنسيق العمل الذي يتم من قبل المدققين الآخرين والخبراء؛
- ❖ الحصول على أدلة تدقيق كافية،

ولبناء خطة تدقيق مناسبة لابد من توفر متطلبات ضرورية نذكر منها: (أحمد دحدوح و يوسف القاضي، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، 1999، صفحة 215)

- ❖ المعرفة المسبقة بطبيعة وحجم نشاط المؤسسة؛
- ❖ أخذ المعلومات الكافية حول النظام المحاسبي والسياسات المحاسبية، والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية للعميل؛
- ❖ تحديد أهداف ونطاق التدقيق لكل المجالات؛
- ❖ التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة للمدققين المساعدين ومواقع العمل؛

- **المعيار الدولي رقم 400 تقدير المخاطر والرقابة الداخلية**

اهتم هذا المعيار بوضع ارشادات لفهم النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية وعلى أهم مخاطر التدقيق، وذلك من أجل التخطيط لعملية التدقيق، وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها، وتقدير مخاطر التدقيق. ويقصد بمخاطر التدقيق ابداء المدقق رأي غير مناسب عند احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، وتنقسم مخاطر التدقيق إلى مخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر عدم الاكتشاف (المعيار الدولي ISA400).

3.4. دور معايير التدقيق الدولية في العرض العادل للقوائم المالية

- **المعيار الدولي 700 تقرير المدقق حول القوائم المالية**

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق عن تكوين رأي حول القوائم المالية، كما يحدد هذا المعيار شكل ومحتوى العناصر الأساسية المدرجة في تقرير المدقق ومنها: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016-2017)

- ❖ عنوان التقرير؛
- ❖ الجهة التي يوجه إليها التقرير؛
- ❖ الفقرة التمهيدية، وتتضمن تحديد البيانات المالية المدققة، وبيان مسؤوليات إدارة المؤسسة، ومسؤوليات المدقق؛
- ❖ شرح لطبيعة عمل المدقق، وتتضمن الإشارة إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية أو الممارسات المهنية، ووصف العمل المنجز من قبل المدقق؛

- ❖ إبداء الرأي حول البيانات المالية؛ حيث يجب أن ينص التقرير على رأي واضح حول البيانات المالية ومدى مصداقيتها وتعبيرها عن الصورة الحقيقية والعادلة، وما إذا كانت ملتزمة بالمتطلبات القانونية. ويتضمن التقرير كذلك التاريخ و عنوان المدقق وتوقيعه.

كما يجب على المدقق في كافة الحالات التي يبدي فيها رأيا عدا الرأي غير المتحفظ، أن يتضمن تقريره وصفا واضحا لكافة الأسباب الجوهرية لذلك الرأي، ويتعين عليه أيضا بيان الأثر الكمي على القوائم المالية إن أمكنه ذلك.(مازون، 2011، صفحة 118)

4.4. معايير التدقيق الدولية وحوكمة المؤسسات المالية

إن تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في المؤسسات المالية يضفي المصداقية والصورة الحقيقية والعادلة للبيانات المالية، حيث تخدم هذه المعايير المهنيين والأطراف ذات الصلة بحوكمة المؤسسات من عدة وجوه أهمها: (محمود الطرمان، 2009، صفحة 48، 49)

- ❖ تعتبر معايير التدقيق الدولية مرجعا أساسيا للمدقق عند أداء واجباته المهنية وممارسته العملية؛
- ❖ تحدد معايير التدقيق المواصفات والمتطلبات الشخصية المفروض توافرها فيمن يقوم بعملية التدقيق؛
- ❖ تستند وظيفة التدقيق للمعايير الدولية والتي تجعل منها كيان مستقل؛
- ❖ تحدد المعايير الدولية المواصفات الفنية لإعداد تقرير المدقق وبيان طبيعة ومحتويات هذا التقرير؛
- ❖ تضبط المعايير درجة الأداء المهني للمدقق، كما تساعد الجهات الأخرى في فهم محتوى تقريره؛
- ❖ توضح المعايير مدى التزام المدقق بمبادئ التدقيق والأهداف العامة له؛
- ❖ توفر معايير التدقيق لمستخدمي القوائم والتقارير المالية الثقة في رأي المدقق، كما توضح كيفية الفحص والمسؤولية التي يتحملها؛
- ❖ تخفف المعايير الدولية للتدقيق من احتمال حدوث مشاكل متوقعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات المتعددة الجنسيات؛
- ❖ تخضع معايير التقرير للمعايير الدولية مما يجعل تقرير المدقق يصدر في شكل ومحتوى متفق عليه بين دول العالم؛
- ❖ تسمح المعايير الدولية للتدقيق بالمقارنات بين القوائم المالية في أكثر من دولة، وبالتالي الحصول على بيانات مالية ذات مصداقية؛
- ❖ توفر المعايير الدولية على الدول النامية الجهد والتكلفة لإعداد معاييرها المحلية؛

كما تساعد معايير التدقيق الدولية الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات على حماية حقوقهم واستثماراتهم، بالإضافة إلى توفير العوامل التي تكون على صلة وثيقة بحوكمة المؤسسات نذكر منها: (محمود الطرمان، 2009، صفحة 50)

- ❖ توفر القواعد والضوابط للمحافظة على حقوق مساهمي المؤسسات؛
- ❖ توفر المصداقية اللازمة للبيانات المالية؛
- ❖ توفر اللوائح اللازمة للحد من ممارسات الإدارة للغش والتحريف؛
- ❖ مسؤولية المدقق الخارجي في تدقيق البيانات المالية تساعد على استمرارية المؤسسات؛

- ❖ توفر الاجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسات؛
- ❖ توفر الضوابط اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي؛

5. الخاتمة

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا هاما جدا في اقتصاديات الدول باعتباره نظام رقابي فعال؛ خاصة بعد حدوث الفشل والتعثر المالي للعديد من المؤسسات، فقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جملة من المعايير والإرشادات؛ والتي تضمن فصل مهام واختصاصات مجلس الإدارة عن إدارة المؤسسة من أجل ضمان حقوق المساهمين، واستمرارية المؤسسات.

وفي هذا الصدد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين جملة من المعايير الخاصة بالتدقيق والتي تساهم بصفة مباشرة في نظام حوكمة المؤسسات من خلال معايير التدقيق الدولية الخاصة بمسؤولية المدقق والمتمثلة في المعايير 240، 250، 260، 265، والمعايير الخاصة بالتخطيط والرقابة الداخلية والمتمثلة في المعيارين: 300،ح و 400، والمعيار 700 والذي يساهم في العرض العادل للقوائم المالية، بناء على ما سبق تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ❖ تعمل حوكمة المؤسساتعلى مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره, هذا ما يجعل من تطبيق مبادئ الحوكمة أمرا ضروريا وملزما .
- ❖ يساهمالتطبيق الصارم لمعايير التدقيق في حل العديد من المشاكل المالية خاصة المتعلقة بفقدان الثقة والمصداقية في البيانات والتقارير المالية، عن طريق تعزيز الإفصاح والشفافية.
- ❖ إن التطبيق الفعال لمعايير التدقيق يعطي صورة مفصلة وواضحة عن الجانب المالي للمؤسسات، للأطراف ذات الصلة.
- ❖ تساهم المعايير الدولية للتدقيق في رفع مستوى أداء المدققين على المستوى الدولي والمحلي؛ وتحقيق التوافق لتعزيز الثقة في مهنة التدقيق وهو ما يصب في تجسيد مبادئ الحوكمة في المؤسسات .
- ❖ توفر المعايير الدولية للتدقيق المرجعية الأساسية من الضوابط التي تحكم مهنة التدقيق؛ سواء التدقيق الخارجي أو الداخلي حيث يتم اعدادها من طرف منظمات مهنية متخصصة، تتماشى مع التطورات الاقتصادية وتوحد العمل ما يسهل مقارنة أداء المؤسسات .
- ❖ توفر المعايير الدولية للتدقيق كافة القواعد والضوابط والسبل للمحافظة على حقوق المساهمين؛ والحد من التلاعب والغش، وبالتالي تخدم المعايير الدولية المكلفين بالحوكمة في المؤسسات المالية، وحقوق المساهمين والمستثمرين.

ويمكن في الأخير التقدم بعدد من التوصيات نذكرها كالتالي:

- ❖ ضرورة صياغة المزيد من المعايير التي تدعم أكثر حوكمة المؤسسات.
- ❖ إبقاء مدققي الحسابات على اطلاع مستمر بكل ماهو جديد من المعايير التدقيق الدولية الصادرة عن المعاهد الدولية .
- ❖ التكوين المستمر للمهنيين لرفع من جودة التدقيق لمواكبة الدول الرائدة في هذا المجال .
- ❖ محاربة الممارسات التي من شأنها عرقلة التطبيق الفعال للحوكمة .

❖ تعزيز استقلالية المدقق مما ينعكس على فعالية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق .

❖ تطبيق ميثاق الحوكمة وتخصيص جانب هام في تقارير المدقق لتقييم اهتمام المؤسسة بمبادئ الحوكمة.

6. قائمة المراجع:

- أحمد علي جمعة. (2009). *تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة* (الإصدار ط1). عمان: دار الصفاء للنشر.
- أحمد مخلوف. (2009). الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات. *الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- أرينز ألفين، و جيمس لوبك. (2002). *المراجعة مدخل متكامل* (المجلد ج1). الرياض: دار المريخ.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2016-2017). *Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance,and Related Services Pronouncements*.
- أم الخير البرود. (2017). آليات ارساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض. *جامعة علي لونيسي*. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- أنس محمود الطرمان. (2009). دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. عمان، كلية الأعمال قسم المحاسبة: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- حسين أحمد دحدوح، و حسين يوسف القاضي. (1999). *أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية* (الإصدار ط1). عمان: مؤسسة الوراق.
- حسين أحمد دحدوح، و حسين يوسف القاضي. (2009). *مراجعة الحسابات المتقدمة* (الإصدار ط1). الاردن: دار الثقافة للنشر.
- حسين علي كاظم. (2013). دور معايير التدقيق الدوليةفي تعزيز خدمات التأكيد. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*(23).
- رأفت حسين مطير. (2011). آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات. *موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي*.
- طارق عبد العال حماد. (2004). *موسوعو معايير المراجعة ج1*. الإسكندرية: جامعة عين شمس.
- عبد الرحمان العايب. (2009). ميكانيزمات تحفيز المسيرين كأحد محددات حوكمة الشركات وتأثيرها في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة المالية*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- علاء فرحان طالب، و إيمان شيحان المشهداني. (2011). *الحوكمة المؤسسية والآداء المالي الاستراتيجي للمصارف*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- فارس ارشيد الخرابشة، و ليث أكرم القضاة. (15 11, 2018). تم الاسترداد من: https://www.researchgate.net/publication/323546377
- فاطمة الزهراء نوي. (2017). أثرر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أدء البنوك التجارية. *جامعة محمد خيضر*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة.
- محمد أمين مازون. (2011). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر3.

- محمد سمير الصبان، و عبد الوهاب نصر علي. (2002). *المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية وآليات التطبيق*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد مصطفى سليمان. (2008). *حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد مصطفى سليمان. (2009). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- محمود السيد الناغي. (1992). *المراجعة إطار النظرية والممارسة* (الإصدار ط2). مصر: مكتبة الجلاء للنشر.
- ناظم شعلان جبار. (2016). التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *18* (2).
- نصيرة أوبختي. (2017-2018). دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبدالحميد بن باديس.